

الإصلاح الجذري للجهات القضائية المكلفة بتطبيق العقوبات في التشريع الجزائري

The Radical Reform of the Judicial Authorities for the Application of Penalties in Algerian Law.

مفصل يوسف

مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)،

mefissel.youcef@cuillizi.dz

تاريخ النشر: 2025/12/15

تاريخ القبول: 2025/11/29

تاريخ الاستلام: 2025/09/30

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإصلاح الجذري للجهات القضائية المكلفة بتطبيق العقوبات في التشريع الجزائري، من خلال تحليل التحول النوعي من نموذج اللجان المختلطة ذات الطابع الإداري إلى نظام قضائي متخصص بالكامل. ويسعى البحث إلى تقييم مدى نجاعة إعادة الهيكلة المؤسسية عبر إنشاء أقسام وغرف تطبيق العقوبات في تحقيق فعالية تنفيذية أعلى وتفريد قضائي منضبط بضمانات المحاكمة العادلة .

توصل البحث إلى أن التحول من النموذج المختلط إلى القضاء المتخصص عزز الشفافية ووحد المعايير الإجرائية، كما أن تفعيل البدائل العقابية (المراقبة الإلكترونية والعمل للنفع العام) يساهم في معالجة اكتظاظ السجون وتحقيق التفريد العقابي. وأكد البحث أن الرقمنة والتحديث التقني يرفعان كفاءة التنفيذ مع ضرورة ضمان حماية البيانات الشخصية والحفاظ على سيادة القضاء . كلمات مفتاحية: تطبيق العقوبات، القضاء المتخصص، العقوبات البديلة، التفريد العقابي، الرقمنة العقابية

Abstract:

This research aims to study the radical reform of judicial authorities responsible for the application of penalties in Algerian legislation, by analyzing the qualitative transformation from the mixed committee model with an administrative nature to a fully specialized judicial system. The research seeks to evaluate the effectiveness of institutional restructuring through the establishment of penalty application departments and chambers in achieving higher executive efficiency and disciplined judicial individualization with fair trial guarantees.

The research concluded that the transformation from the mixed model to specialized judiciary enhanced transparency and unified procedural standards. Additionally, activating alternative punishments (electronic monitoring and community service) contributes to addressing prison overcrowding and achieving penal individualization. The research confirmed that digitization and technical modernization raise enforcement efficiency while ensuring personal data protection and maintaining judicial sovereignty.

Keywords: *penalty application; specialized judiciary; alternative punishments; penal individualization; penal digitization.*

1. مقدمة

تشهد منظومة العدالة الجزائية في الجزائر تحولاً جوهرياً، تمثل في الانتقال من نموذج إداري مختلط لتطبيق العقوبات إلى نموذج قضائي متخصص بالكامل. يجسد هذا التحول إنشاء "قسم تطبيق العقوبات" بمحاكم مقر المجلس و"غرفة تطبيق العقوبات" بالمجالس القضائية، وهو ما يمثل استجابة تشريعية طموحة لأزمة اكتظاظ السجون وتحديات تفريد العقاب. لم يعد تنفيذ العقوبة مجرد إجراء إداري، بل أصبح مرحلة قضائية مستقلة تقوم على مرتكزات قانونية وفنية دقيقة، تتربط فيها عدالة القضاء بعقلانية التنفيذ. وتتكامل هذه النقلة المؤسسية مع تحديث تشريعي شامل، يضبط اختصاصات الأقسام والغرف الجديدة، وينظم مساطر التكييف والطعون، ويؤطر منظومة بدائل الحبس كخيارات إصلاحية لا عقابية. كما يأتي هذا الإصلاح مقترناً بتبني أدوات رقمنة متقدمة، كالمراقبة الإلكترونية، لتعزيز فعالية التتبع والمراقبة تحت إشراف قضائي لصيق يستند إلى مبادئ التسبب والشفافية وتقاضي الدرجتين. وفي هذا الإطار، يُعاد تنظيم تنفيذ العقوبات المالية ومسطرة الإكراه البدني في إطار ضمانات تحول دون تعسف استخدامهما. من هنا، تتبلور إشكالية هذا البحث حول مدى نجاعة هذا التحول البنوي في تحقيق أهدافه المعلنة، من خلال التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى أسهمت إعادة الهيكلة المؤسسية (من خلال قسم وغرفة تطبيق العقوبات) في تعزيز

الفعالية التنفيذية وتحقيق تفريد قضائي منضبط بضمانات المحاكمة العادلة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل المحوري عدة تساؤلات فرعية:

- كيف أثر تفعيل بدائل الحبس، خاصة العمل للنفع العام والمراقبة الإلكترونية، على خفض معدلات اكتظاظ السجون وتحسين مؤشرات الامتثال والإدماج الاجتماعي؟

• ما هي انعكاسات التوظيف التقني (رقمنة الإجراءات، قواعد البيانات) على سرعة ودقة عملية التنفيذ، وفي ذات الوقت على حماية الحق في الخصوصية؟

• وأخيراً، كيف يتموقع تنفيذ الغرامات والإكراه البدني في هذا النسق الإصلاحية الجديد، وهل يتم تطبيقهما وفق مبدأي التناسب والاستثنائية؟

للمقاربة هذه الإشكاليات، تتبنى الدراسة مجموعة من الفرضيات، أبرزها: أن نقل الاختصاص إلى قضاء متخصص قد عزز الوحدة والشفافية في تطبيق المعايير؛ وأن التوسع المدروس في بدائل الحبس تحت رقابة قضائية فعالة يساهم في معالجة الاكتظاظ دون التفريط في الردع؛ وأن إدماج الرقمنة يرفع من كفاءة التتبع شرط توفر ضمانات حماية البيانات. كما أن تنفيذ الغرامات والإكراه البدني يظل بحاجة إلى ضبط دقيق للحيلولة دون تحوله إلى مساس غير مبرر بالحقوق الأساسية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذا التحول من خلال تفكيك أبعاده المؤسسية والإجرائية، وتقييم أثره العملي على معايير الفعالية والعدالة، مع ختمها باقتراحات لتطوير الأداء. وتعتمد في ذلك على المنهج التحليلي للنصوص التشريعية (الكتابين الرابع والثامن من قانون الإجراءات الجزائية، وقانون العقوبات، ونصوص تنظيم السجون)، مع الاستئناس ببعض الدراسات والأحكام القضائية. يتركز الإطار الزمني للدراسة على مرحلة الإصلاح التي أطرها التحديث التشريعي والقضائي لسنة 2022.

2. الإصلاح المؤسسي للجهات المكلفة بتطبيق العقوبات

يشكل الإصلاح المؤسسي للجهات المكلفة بتطبيق العقوبات النواة الأساسية للتحول الجذري في المنظومة العقابية الجزائية، حيث يمثل الانتقال من النموذج الإداري المختلط إلى القضاء المتخصص نقلة نوعية في فلسفة تنفيذ العقوبات. وقد تجسد هذا التحول عبر ثلاثة محاور متكاملة: إعادة هيكلة البنية المؤسسية من خلال استبدال اللجان المختلطة بأقسام وغرف قضائية متخصصة، وضبط اختصاصات هذه الجهات وضماناتها الإجرائية، وترقية المركز القانوني لقاضي تطبيق العقوبات ليكتسب ولاية قضائية أصلية مستقلة. وفيما يلي تحليل لهذه الأبعاد المتكاملة للإصلاح المؤسسي.

1.2. التحول من لجان تطبيق العقوبات إلى محاكم تطبيق العقوبات.

قبل تحديث المنظومة القانونية وفق التنظيم القضائي لسنة 2022، كان نظام تطبيق العقوبات يقوم على فلسفة الدفاع الاجتماعي من خلال لجان تطبيق العقوبات في المؤسسات العقابية ولجنة تكييف العقوبات على المستوى المركزي بوزارة العدل. وهي آليات تشاركية بين المكون الإداري والقضائي لتفعيل

أنظمة التكييف والإدماج الاجتماعي للمحبوسين وفق قانون تنظيم السجون 04-05 والمرسومين التنفيذيين 05-180 و 05-181، مع تأصيل تاريخي سابق في الأمر 02/72 الملغى الذي قرر الدفاع الاجتماعي كغاية للتنفيذ (مثال ذلك: إجازة الخروج، التوقيف المؤقت، الإفراج المشروط، الحرية النصفية) (مهداوي، 2020، الصفحات 4-9). وقد وجدت لجنة تطبيق العقوبات أساسها في قانون تنظيم السجون وما كرسه من تشكيل مختلط يجمع الخبرات القانونية والطبية والنفسية والاجتماعية تحت رئاسة قاضي تطبيق العقوبات، بما يجسد إشرافاً قضائياً على التنفيذ داخل بنية مؤسسات الدفاع الاجتماعي (مسعودي، 2016، صفحة 346) (بلهوازي، 2022، صفحة 26).

غير أنّ التحليل الفقهي يبيّن أنّ هذا التنظيم المختلط، رغم مزية دمج الخبرات، حدّ عملياً من صفاء الرقابة القضائية المباشرة وأبطأ وتيرة البت في الطلبات التنفيذية بسبب غلبة العنصر الإداري وطبيعة قرارات اللجان في الممارسة (بلهوازي، 2022، صفحة 55). كما أظهرت دراسات السياسة العقابية أنّ تضخم الاعتماد على العقوبات السالبة للحرية القصيرة وقيود التفريد خارج إطار قضائي خالص أسهما في تفاقم الاكتظاظ واهتزاز نجاعة بدائل الحبس (خوري، 2008، الصفحات 570-571). هذه المؤاخذات استدعت نقل مركز صناعة القرار إلى القضاء المتخصص في التنفيذ لضمان وحدة المعايير وفعالية الرقابة القضائية.

استجابةً لهذه التحديات، أعاد المشرّع هندسة البنية المؤسسية بإدراج غرفة لتطبيق العقوبات ضمن تشكيلات المجلس القضائي، وبإلزام محاكم مقرّ المجلس بوجود قسم لتطبيق العقوبات، مقرّراً الطبيعة القضائية الخالصة لاختصاصات التكييف والمتابعة تحت إشراف قضاة الحكم (قانون التنظيم القضائي، 2022، المادة 15). واستكمل قانون الإجراءات الجزائية ضبط الاختصاصات والإجراءات، فأُسند إلى قسم تطبيق العقوبات الفصل في طلبات التكييف كالإفراج المشروط والتوقيف المؤقت والمراقبة الإلكترونية والعمل للنفع العام، وحدّد الاختصاص المحلي وآجال السير وطرق الطعن أمام غرفة تطبيق العقوبات (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المادة 627). كما حفظ الكتاب الثامن بعض إجراءات التنفيذ المكتملة كإيقاف التنفيذ والإكراه البدني بوصفهما إطارين متداخلين مع تدبير التكييف القضائي أثناء مرحلة التنفيذ (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المادة 754). بهذا التحول، انتقل مركز الثقل من توصيات هيئات يغلب عليها الطابع الإداري إلى أحكام وقرارات قضائية واجبة الاحترام وخاضعة للاستئناف، ما وحدّ المعايير الإجرائية ورفع مستوى الضمانات، ونشّط بدائل الحبس لمعالجة الاكتظاظ وتكريس التفريد تحت إشراف قضائي مباشر.

2.2. الاختصاصات والضمانات الإجرائية لأقسام وغرف تطبيق العقوبات

كرّس المشرع الجزائري نظاماً قضائياً متكاملًا لتطبيق العقوبات، يقوم على هيكل ثنائي الدرجة يحقق التوازن بين فعالية التنفيذ وضمانات المحاكمة العادلة. يتمثل هذا الهيكل في قسم تطبيق العقوبات كمحكمة ابتدائية متخصصة، وغرفة تطبيق العقوبات كجهة استئنافية، مما يؤكد الطابع القضائي الخالص لمرحلة التنفيذ (قانون التنظيم القضائي، 2022، المواد 15، 20، 22).

ويعتمد تنظيم الجهات القضائية المكلفة بتطبيق العقوبات على هيكل قضائي ثنائي يجسد درجتي التقاضي، فيقوم قسم تطبيق العقوبات - كجهة حكم أولى - بفحص الوقائع واتخاذ القرارات التنفيذية الأولية. بينما تختص غرفة تطبيق العقوبات بالمجلس القضائي بالنظر في الطعون ضد أحكام القسم، وفق قواعد إجرائية موحدة تضمن وحدة التطبيق القضائي (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المادة 627). ويشكل هذا البناء المؤسسي انتقالاً مقصوداً من نموذج الدفاع الاجتماعي إلى قضاء متخصص يوائم بين متطلبات الفعالية الإجرائية وضرورات الضمانات القضائية، في إطار فلسفة التفريد العقابي الحديثة (بلهوارى، 2022، صفحة 50).

وحسب قواعد الاختصاص، فيتمثل الاختصاص النوعي لقسم تطبيق العقوبات في الفصل في طلبات التكييف المختلفة، بما في ذلك:

- الإفراج المشروط والتوقيف المؤقت كآليات لتعديل مسار التنفيذ
- المراقبة الإلكترونية والعمل للنفع العام كبداية حديثة للحبس
- الإفراج الصحي ونظام الحرية النصفية كتدابير خاصة للحالات الاستثنائية

ويتم تحديد الاختصاص المحلي وفقاً لمعايير موضوعية واضحة: فبالنسبة للمحبوس، تختص محكمة مقر المجلس التابعة للمؤسسة العقابية، وبالنسبة لغير المحبوس، تختص محكمة مقر المجلس التابع لمحل إقامته الاعتيادية (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المادة 628). كما تُلاحظ المرونة الإجرائية الممنوحة للقاضي، حيث يمكنه - لاعتبارات موضوعية - استبدال نظام التكييف بآخر، مع مراعاة موافقة المحكوم عليه وأخذ رأي النيابة العامة، في إطار ضوابط الشرعية والتسبيب (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المادة 638).

يكفل النظام الإجرائي مجموعة من الضمانات الأساسية، تبدأ من حق المحكوم عليه أو النيابة العامة في إخطار الجهة القضائية، وتمر بوجوب إطلاع الدفاع على الملف قبل الجلسة، وتنتهي بإصدار أحكام مسببة قابلة للطعن. وتجري الجلسات وفق إجراءات تضمن علانية المناقشات وشفافية الإجراءات، مع إمكانية البت

في غياب المحكوم عليه غير المحبوس متى ثبت التبليغ الصحيح (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 630-636).

ويؤكد الفقه أن هذا التحول المؤسسي قد عزز حماية الحقوق خلال مرحلة التنفيذ، من خلال تحويل القرارات التنفيذية من توصيات استشارية إلى أحكام قضائية خاضعة للرقابة (مهداوي، 2020، صفحة 78). كما يسهم هذا التصميم في تحقيق أهداف السياسة العقابية الحديثة، عبر تفعيل بدائل الحبس تحت رقابة قضائية مباشرة وموحدة المعايير (خوري، 2008، صفحة 580).

3.2. تطوير مكانة قاضي تطبيق العقوبات وتخصيصه

أعاد يشكل التطور النوعي في المركز القانوني لقاضي تطبيق العقوبات أحد الركائز الأساسية للإصلاح القضائي الجزائري، حيث انتقل من دور إشرافي ثانوي في ظل النظام القديم إلى ولاية قضائية أصلية مستقلة. وقد تجلّى هذا التطور من خلال عدة محاور أساسية تعكس توجهاً تشريعياً واضحاً نحو تعزيز دور القضاء في مرحلة التنفيذ.

ونحو التحول إلى القضاء المتخصص، أعاد المشرع الجزائري هندسة المركز القانوني لقاضي تطبيق العقوبات، بدمجه في التشكيلة القضائية العادية كقاضٍ من قضاة الحكم، مع تخصيص أقسام وغرف متخصصة في محاكم مقر المجلس والمجالس القضائية. هذا التحول نقل القاضي من دور إشرافي مختلط إلى ولاية قضائية أصلية تخضع لرقابة الاستئناف، مما يضمن استقلالية القرار وفعالية الرقابة القضائية (قانون التنظيم القضائي، 2022، المواد 15، 19-22).

ويكرس قانون الإجراءات الجزائية هذا التوجه، حيث ينص صراحة على أن "قاضي تطبيق العقوبات يعد قاضي حكم يُختار من بين القضاة المختصين في مجال السجون" (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المادة 629). وهذا التكريس يمثل تجسيدا لمبدأ التخصص القضائي، الذي يضمن الملاءمة بين وضع المحكوم عليه وطبيعة التدابير التنفيذية، مع صون استقلالية الرقابة القضائية وضمان جودة القرارات التنفيذية. وعن الصلاحيات والضمانات الإجرائية، فيتمتع قاضي تطبيق العقوبات بجملة متكاملة من الصلاحيات الإجرائية والمادية، تبدأ من مرحلة تشكيل الملف وإحالاته إلى النيابة العامة، مروراً بتسيير الجلسات وفحص الاستدعاءات وسماع الخصوم، وانتهاءً بإصدار أحكام وقرارات مسببة قابلة للطعن (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 630-636). وتضمن هذه الصلاحيات وحدة المعايير وعلانية المرافعة وضبط الآجال، مما يحقق الشفافية والعدالة في مرحلة التنفيذ.

ويتوج هذا الاختصاص بسلطة قضائية مرنة في إدارة مسار التفريد التنفيذي، حيث يمكن للقاضي - لأسباب موضوعية - استبدال نظام التكييف المطبق بنظام آخر، وفق أمر مسبب وبعد موافقة المحكوم عليه وأخذ رأي النيابة العامة (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المادة 638). هذه المرونة تعكس فلسفة التفريد القضائي الحديثة التي تراعي خصوصية كل حالة.

يشكل هذا التطور استجابة واعية لحاجات السياسة العقابية الحديثة، حيث يؤكد الفقه أن ترسيخ هذا المركز القضائي المتخصص يلبي متطلبات إعادة التأهيل والإدماج، وينهي محدودية النموذج المختلط السابق الذي كرس غلبة الطابع الإداري على القرار التنفيذي. كما يبرز التحليل المقارن أن قاضي التطبيق قد تطور من دور مقيد في ظل اللجان إلى "مؤسسة قضائية قائمة بذاتها" تتولى الإشراف القضائي ذي الطبيعة الحكومية على التنفيذ (بن الشيخ، 2022، الصفحات 229-230). ويكشف التطبيق العملي أن هذا التموقع المؤسسي الجديد يعزز الشفافية، ويوحد المعايير، ويسرع الفصل في الطلبات التنفيذية، ويحول سلم البدائل من توصيات إدارية إلى قرارات قضائية مُعلَّلة خاضعة للمراجعة (بلهوارى، 2022، صفحة 50). هذا التحول يضع الأساس لنظام عدالة تنفيذية فعال يوازن بين حماية حقوق المحكوم عليهم ومتطلبات الأمن المجتمعي.

3. الإجراءات المتبعة أمام الجهات المكلفة بتطبيق العقوبات

تمثل الإجراءات العملية لتطبيق العقوبات الوجه التطبيقي للإصلاح المؤسسي، حيث تجسد التحول من النموذج التقليدي إلى منظومة إجرائية متكاملة تقوم على متركزات التقاضي العادل والضمانات القانونية. وينقسم هذا المحور إلى أربع مسارات إجرائية متكاملة: تبدأ بإجراءات تكييف العقوبة والعقوبات البديلة التي تمثل قلب النظام الإصلاحي، تليها آليات الاستئناف والضمانات الإجرائية التي تضمان حق التقاضي على درجتين، ثم التحديث التقني والرقمنة كأداة معاصرة لتعزيز الفعالية، وتنتهي بتنفيذ العقوبات المالية والإكراه البدني كآليات تكميلية في المنظومة التنفيذية. وفيما يلي تحليل تفصيلي لهذه المسارات الإجرائية المتكاملة.

1.3. إجراءات تكييف العقوبة والعقوبات البديلة

تمثل إجراءات تكييف العقوبة والعقوبات البديلة نقلة نوعية في فلسفة العدالة الجزائية الجزائية، حيث تجسد الانتقال من منطق العقاب التقليدي إلى نموذج الإصلاح والدمج الاجتماعي. وتنطلق هذه الإجراءات عبر ثلاث قنوات رئيسية: العريضة التي يقدمها المحكوم عليه شخصياً أو عبر محاميه، وطلب النيابة العامة، والإحالة التلقائية من قاضي تطبيق العقوبات. هذا التعدد في وسائل البدء يضمن شمولية

الحق في الطعن ويحقق المرونة في التعامل مع حالات التنفيذ المختلفة. كما يتميز كل مسار بخصوصيته الإجرائية التي تتناسب مع طبيعة الحالة المعروضة وموقع كل طرف في الخصومة التنفيذية (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المادة 630).

تتسم الإجراءات بضمانات زمنية وإجرائية دقيقة تجسد التطبيق العملي لمبادئ المحاكمة العادلة في مرحلة التنفيذ. فخلال أجل أقصاه خمسة أيام من تقديم الطلب، يتولى قاضي تطبيق العقوبات تشكيل الملف وإحالته إلى النيابة العامة لجدولته. كما تلتزم الأخيرة بإخطار المحكوم عليه ومحاميه بموعد الجلسة قبل 48 ساعة على الأقل ووضع الملف تحت تصرف الدفاع.

هذه الإجراءات لا تقتصر على الشكليات، بل تمتد إلى جوهر الضمانات القضائية. حيث تنعقد الجلسة تحت إشراف قاضي التطبيق الذي يقدم تقريراً شفوياً بعد التحقق من صحة الاستدعاءات واكتمال التبليغ. تليها مرحلة سماع طلبات الأطراف ودفعهم، مع جواز البت في غياب غير المحبوس متى ثبت التبليغ الصحيح، مما يوازن بين متطلبات الفعالية الإجرائية وضرورات حماية حقوق الدفاع (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 631-634).

تمثل المراقبة الإلكترونية والعمل للنفع العام ركيزتين أساسيتين في منظومة البدائل العقابية الحديثة. حيث تتيح الأولى استبدال الحبس بوضع المحكوم عليه تحت رقابة تقنية في محل إقامة محدد، بشروط ألا تتجاوز العقوبة المنطوق بها ثلاث سنوات وألا تتجاوز العقوبة المقررة قانوناً خمس سنوات. بينما تمكن الثانية من استبدال العقوبة السالبة للحرية بساعات عمل للمنفعة العامة تتراوح بين 40 و600 ساعة، تُحتسب بساعتين عن كل يوم حبس، وتُنفذ في أجل أقصاه 18 شهراً. مع اشتراط ألا تتجاوز العقوبة المنطوق بها سنة حبس وألا تتجاوز العقوبة المقررة قانوناً للجريمة خمس سنوات. وتخضع هذه البدائل لشروط موضوعية صارمة وموافقة صريحة من المحكوم عليه، مع إخضاعها لإشراف قضائي مباشر من قبل قاضي تطبيق العقوبات (قانون العقوبات، المواد 5 مكرر 1-6) (خرشي و عويسات، 2025، صفحة 740).

تختتم الإجراءات بمرحلة المتابعة والرقابة القضائية المتكاملة، حيث يصدر القاضي أحكاماً مسببة يمكن الطعن فيها بالاستئناف ضمن آجال محددة، ويملك سلطة تقديرية في إدارة مسار التفريد التنفيذي. ويتكامل هذا المسار مع الإجراءات العامة للتنفيذ المنصوص عليها في الكتاب الثامن من قانون الإجراءات الجزائية، مكوناً نسيجاً إجرائياً متكاملاً يوازن بين ملائمة العقوبة وخصوصية كل حالة. وقد أظهرت

الدراسات الميدانية أن هذا النموذج الإجرائي يسهم في خفض معدلات العود وتخفيف اكتظاظ السجون، مع الحفاظ على فعالية الردع العقابي (بلهوارى، 2022، صفحة 53) (خرشي و عويسات، 2025، صفحة 741)

2.3. آليات الاستئناف والضمانات الإجرائية

تمثل آليات الاستئناف في منازعات تطبيق العقوبات تجسيداً عملياً لمبدأ التقاضي على درجتين، حيث يقوم البناء القضائي على هيكل مزدوج يتكون من قسم تطبيق العقوبات كمحكمة ابتدائية متخصصة، وغرفة تطبيق العقوبات بالمجلس القضائي كجهة استئناف. هذا التصميم المؤسسي يضمن رقابة قضائية شاملة على قرارات التكييف والبدائل، بما يحقق التوازن بين متطلبات الفعالية التنفيذية وضرورات حماية حقوق المحكوم عليهم في مرحلة التنفيذ (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 627-638).

وبالنسبة لآجال وميكانيزمات الطعن، فيتميز نظام الطعن بالاستئناف بآجال مختلفة تتناسب مع طبيعة كل طرف في الخصومة التنفيذية. حيث يتمتع المحكوم عليه بحق رفع الاستئناف خلال 15 يوماً من النطق بالحكم الحضورى أو من تاريخ التبليغ في حالة الغياب. بينما يمارس النائب العام هذا الحق خلال 30 يوماً، مما يعكس التوازن الإجرائي بين أطراف الخصومة. ويتم تنظيم إجراءات التقرير بالاستئناف وإحالة الملف إلى المجلس القضائي خلال 5 أيام كحد أقصى بعد انقضاء أجل الطعن، مما يضمن سرعة البت في المنازعات التنفيذية ويحول دون تأخير تطبيق التدابير المقررة (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 631، 635).

وتقوم الضمانات الإجرائية على ثلاث ركائز أساسية: تمكين الدفاع، والمواجهة، والتسبيب. فيتم إخطار المحكوم عليه ومحاميه بتاريخ الجلسة قبل 48 ساعة على الأقل، مع وضع الملف تحت تصرف الدفاع وبدء الجلسة بتقرير شفوي والتحقق من صحة الاستدعاءات. كما تُستمع طلبات المحكوم عليه ودفعه وملتمسات النيابة العامة قبل الفصل، مع رفض الطعون المتأخرة أو المعيبة شكلاً. ويظل التسبيب العمود الفقري لهذه الضمانات، حيث تلتزم الجهة القضائية بتعليل أحكامها بياناً للأساس الواقعي والقانوني، مما يرفع مستوى الرقابة الاستئنافية على سلامة التكييف وملاءمته لوضعية المحكوم عليه (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 631-632، 637).

ويترتب على الطعن بالاستئناف أثر ناقل يعيد طرح النزاع التنفيذي بكامل عناصره أمام غرفة تطبيق العقوبات، التي تفصل في القضية بتشكيلة ثلاثية وفي جلسة علنية. وتحتفظ الغرفة بسلطة التأييد أو التعديل

أو الإلغاء مع الفصل من جديد، بما يمكن من تصحيح الأخطاء وتوحيد الممارسة القضائية. ومن حيث الأثر على التنفيذ، فالأصل أن الاستئناف لا يوقف التنفيذ، باستثناء حالات محددة بنص صريح (كالأحكام الصادرة بحق غير المحبوس أو الإفراج المشروط لأسباب صحية)، حيث يرتب القانون أثراً موقفاً وفق ضوابطه المحددة. ويتكامل مسار الطعن مع آليات التفريد القضائي عبر إمكانية استبدال نظام التكييف بنظام آخر لأسباب موضوعية، مما يوازن بين متطلبات المرونة الإجرائية وضرورات استقرار التنفيذ (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 635، 637-638).

ويؤكد الفقه أن هذا التحول إلى نظام قضائي محض للاستئناف عزز حماية الحقوق خلال مرحلة التنفيذ، من خلال تحويل القرارات التنفيذية من توصيات استشارية إلى أحكام قضائية خاضعة للرقابة المتدرجة (بلهاري، 2022، صفحة 50).

3.3. التحديث التقني والرقمنة

يشكل التحديث التقني والرقمنة محوراً أساسياً في التحول النوعي لمنظومة العدالة الجزائية الجزائرية، حيث تمثل هذه الآليات التقنية جسراً استراتيجياً بين متطلبات الفعالية التنفيذية وضرورات حماية الحقوق الأساسية. وقد تجلّى هذا التوجه بشكل واضح في اعتماد أنظمة رقمية متطورة لإدارة وتنفيذ العقوبات البديلة، مما يعكس سعي المشرع الجزائري لمواكبة التطورات التقنية في مجال العدالة الجنائية وتعزيز كفاءة النظام العقابي (بلهاري، 2022، صفحة 60).

تمثل المراقبة الإلكترونية النموذج الأكثر تطوراً في مجال الرقمنة العقابية، حيث تتيح للقضاء استبدال العقوبات السالبة للحرية بوضع المحكوم عليه تحت رقابة تقنية عبر سوار إلكتروني. وتخضع هذه الآلية لضوابط دقيقة، منها ألا تتجاوز العقوبة المنطوق بها 3 سنوات، وألا تتجاوز العقوبة المقررة قانوناً 5 سنوات، مع ضرورة الحصول على موافقة صريحة من المحكوم عليه تُثبت في منطوق الحكم. ويتولى قاضي تطبيق العقوبات تحديد نطاق الحركة والترخيص بالخروج لأسباب مبررة، وضبط آليات الإنذار في حالات الإخلال، مع ترتيب الآثار القانونية عند العبث بوسائل الرقابة أو التملص منها (قانون العقوبات، المواد 5 مكرر 1-6).

وفي السياق نفسه، يتكامل المنظور التقني مع متابعة تنفيذ العمل للنفع العام عبر أنظمة رقمية متطورة تتيح تبادل المعلومات الفوري بين قاضي التطبيق والنيابة العامة والجهات المنفذة. هذه الأنظمة تمكن من المتابعة الفورية لساعات العمل المنجزة، وضبط حالات الإخلال، ومعالجة الأعذار، واتخاذ قرارات وقف التنفيذ بناء على معطيات دقيقة ومحدثة. وقد بينت الدراسات أن هذا التكامل المعلوماتي يساهم في رفع كفاءة

التنفيذ وضمان نزاهة العمليات الإجرائية (خرشي و عويسات، 2025، صفحة 745).

ويعتمد التحديث التقني ليشمل تنفيذ العقوبات المالية، حيث يدعم الكتاب الثامن من قانون الإجراءات الجزائية رقمنة مساطر التحصيل والتقسيط والإشعار، مما يضمن تكاملاً معلوماتياً بين السجلات التنفيذية والقرارات القضائية. ويظل هذا التوجه التقني مقيداً بضوابط قانونية صارمة تحمي البيانات الشخصية وتحافظ على سيادة القضاء في تحديد النطاق التقني للوسائل المستخدمة، مع ضرورة مراعاة مبادئ التناسب والملاءمة في كل حالة على حدة (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 759-763).

مع ذلك، تواجه الرقمنة العقابية تحديات تقنية وأخلاقية مستقبلية، تتمثل في ضرورة توازن الأمن السيبراني مع سهولة الاستخدام، وحماية خصوصية البيانات مع فعالية المراقبة، والحفاظ على العنصر الإنساني في العدالة رغم التطور التقني. هذه التحديات تستدعي تطوير إطار قانوني مرن يواكب التطورات التقنية دون التفريط في الضمانات الأساسية للمحكوم عليهم.

4.3. تنفيذ العقوبات المالية والإكراه البدني

تمثل آلية تنفيذ العقوبات المالية والإكراه البدني نموذجاً للتوازن الدقيق بين متطلبات فعالية التنفيذ وضرورات صيانة الحقوق الأساسية. حيث يركز هذا النظام على فلسفة تدرجية تبدأ بالتحفيز على السداد الطوعي وتنتهي بالوسائل الاستثنائية، مع ضمانات إجرائية صارمة تحول دون المساس غير المبرر بالحرية الشخصية. هذا التصميم يعكس نضج التشريع الجزائري في معالجة التوتر القائم بين حتمية تنفيذ الأحكام وحماية الكرامة الإنسانية (بلهوار، 2022، صفحة 65).

تقوم آلية تنفيذ العقوبات المالية على أساس الحكم النهائي بوصفه سنداً تنفيذياً، حيث يغدو الإلزام واجباً بمجرد اكتساب الحكم لقوة الشيء المقضي فيه. ويتميز هذا النظام بمرونة إجرائية ملحوظة، تظهر في منح تخفيض بنسبة 10% عند السداد الطوعي خلال 30 يوماً من تاريخ الإشعار. كما يتيح إمكانية تقسيط الغرامة بأمر قضائي غير قابل للطعن بعد استطلاع رأي النيابة العامة وإثبات العذر المبرر. ويرتب النظام أولوية واضحة لتوزيع المبالغ المتحصلة، مقدماً المصاريف القضائية ثم الرد والتعويضات وأخيراً الغرامة، في ترتيب قانوني دقيق يحسم تنازع الديون الجزائية والحقوق المدنية. هذا التدرج يجسد حكمة المشرع في ضمان حقوق المتضررين أولاً قبل تحصيل العقوبة المالية (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 759-763). وفي المقابل، يُعد الإكراه البدني وسيلة استثنائية تلجأ إليها المحكمة في الجنايات والجناح عند تعذر التحصيل المالي، حيث يُجسب المحكوم عليه في سجن مدني لمدة تحدد ضمن شرائح زمنية مرتبطة بقيمة المبالغ

غير المسددة. وتصدر الإشارة إلى أن تنفيذ الإكراه البدني لا يسقط الالتزام المدني الأصلي، الذي يظل قابلاً للحصول بالطرق العادية، مما يؤكد طبيعته الإكراهية وليس العقابية. كما يقيد المشرع هذه الوسيلة بضمانات استثنائية محكمة، منها وقف التنفيذ بمجرد الطعن بالنقض، وعدم جواز تطبيقه في حالات خاصة تتعلق بالسن والصفة والقربة والجرائم السياسية. هذه الاستثناءات تعكس الحرص على عدم تحويل الإكراه البدني إلى عقوبة مضاعفة تمس مبدأ التناسب (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 764-767).

وعلى صعيد التطبيق العملي، يلتزم القضاء بتسيب أوامر الإكراه البدني وتحديد مدته ضمن الحدود القانونية، بناءً على طلب النيابة أو المحكوم عليه وبعد استطلاع رأي النيابة العامة. ويتميز هذا الإطار بالإلزامية، حيث تصدر أوامر التقسيط غير قابلة للطعن، بينما يؤدي السداد اللاحق إلى إنهاء فوري لإجراءات الإكراه. ويتكامل هذا النظام مع آليات رد الاعتبار، التي تربط احتساب آجالها بتاريخ السداد الفعلي أو تقادم الحق، مما يستدعي تنسيقاً دقيقاً بين مختلف الأجهزة القضائية لضمان السرعة والشفافية في التنفيذ. هذا التكامل يؤكد أن المنظومة الجزائية تتطور نحو عدالة تنفيذية ذكية تجمع بين الحزم والرحمة (قانون الإجراءات الجزائية، 2025، المواد 762، 837-849).

رغم هذا التطور الإيجابي، تبقى هناك تحديات عملية تتمثل في ضرورة تعزيز الوسائل التقنية لمتابعة السداد والتقسيط، وتطوير آليات التنسيق بين النيابة والمحاكم لتجنب التباطؤ في التنفيذ. كما يتطلب الأمر مراجعة دورية لقيم الغرامات ومدد الإكراه البدني لضمان ملاءمتها مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

4. خاتمة

استهدف هذا البحث دراسة الإصلاح الجذري للجهات القضائية المكلفة بتطبيق العقوبات في التشريع الجزائري، حيث تناول التحول النوعي من نموذج اللجان المختلطة ذات الطابع الإداري الغالب إلى نظام قضائي متخصص بالكامل. وقد انطلق البحث من إشكالية مركزية تتعلق بمدى تحقيق إعادة هيكلة الجهات المكلفة بتطبيق العقوبات لفعالية تنفيذية أعلى وتفريداً قضائياً منضبطاً بضمانات المحاكمة العادلة. تناول البحث في محوره الأول الإصلاح المؤسسي، حيث استعرض التحول من لجان تطبيق العقوبات إلى أقسام وغرف متخصصة، مع تحليل اختصاصاتها والضمانات الإجرائية المصاحبة لها. كما سلط الضوء على تطوير مكانة قاضي تطبيق العقوبات من دور إشرافي مختلط إلى ولاية قضائية أصلية مستقلة. وفي المحور الثاني، تم استكشاف الآليات الإجرائية الحديثة، بما في ذلك إجراءات تكييف العقوبة والعقوبات البديلة،

وآليات الاستئناف والضمانات المصاحبة لها. كما تناول البحث التحديث التقني والرقمنة كركيزة أساسية في تطوير منظومة التنفيذ العقابي، وختم بدراسة آليات تنفيذ العقوبات المالية والإكراه البدني.

وتخلص الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: أثبت البحث أن التحول من النموذج المختلط إلى القضاء المتخصص حقق تحسناً جوهرياً في جودة العدالة التنفيذية، حيث انتقل مركز اتخاذ القرار من توصيات هيئات ذات طابع استشاري إلى أحكام قضائية واجبة الاحترام وخاضعة للاستئناف.

ثانياً: كشفت الدراسة عن تعزيز الضمانات الإجرائية من خلال إقرار مبدأ التقاضي على درجتين في منازعات التنفيذ، مع ضمانات المواجهة والتسيب وحقوق الدفاع، مما رفع مستوى حماية حقوق المحكوم عليهم.

ثالثاً: أظهرت النتائج أن تفعيل بدائل الحبس (المراقبة الإلكترونية والعمل للنفع العام) تحت رقابة قضائية مباشرة يساهم بفعالية في معالجة أزمة اكتظاظ السجون وتحقيق التفريد العقابي دون المساس بأهداف الردع.

رابعاً: أكد البحث أن الرقمنة والتحديث التقني يرفعان من كفاءة التنفيذ ويضمنان الشفافية والمتابعة الدقيقة، شرط الالتزام بضوابط حماية البيانات الشخصية والحفاظ على سيادة القضاء.

خامساً: بينت الدراسة أن نظام العقوبات المالية والإكراه البدني يحقق التوازن المطلوب بين الفعالية والضمانات من خلال فلسفة تدرجية تبدأ بالتحفيز على السداد الطوعي وتنتهي بالوسائل الاستثنائية المحاطة بضمانات صارمة.

وتقترح الدراسة:

أولاً: تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي، يتطلب استكمال الإصلاح وضع إطار قانوني شامل للرقمنة ينظم استخدام التقنيات الحديثة والدكاء الاصطناعي في التنفيذ العقابي مع ضمانات حماية البيانات، إلى جانب تعزيز التكوين المتخصص لقضاة تطبيق العقوبات في مجالات علم الإجرام والسياسة العقابية الحديثة. كما يستدعي الأمر إنشاء مرصد وطني لمتابعة تنفيذ العقوبات يضم خبراء قانونيين واجتماعيين، وتطوير شبكة معلوماتية متكاملة تربط بين جميع الجهات المتدخلة في التنفيذ لضمان التنسيق والفعالية.

ثانياً: تفعيل التطبيق العملي وآليات المتابعة، على الصعيد التطبيقي، يجب تطوير برامج إعادة الإدماج المصاحبة للبدائل العقابية بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع تعزيز آليات المتابعة

والتقييم لقياس أثر الإصلاحات على معدلات العود واكتظاظ السجون. كما يتطلب النجاح تحسين التنسيق بين الأجهزة القضائية والأمنية والتنفيذية لضمان سرعة ونجاعة تطبيق القرارات، وإصدار دليل إجرائي موحد للممارسات الفضلى في تطبيق العقوبات البديلة يضمن وحدة المعايير على المستوى الوطني.

إن هذا التحول في منظومة تطبيق العقوبات يمثل نقلة حضارية نحو عدالة تنفيذية إنسانية وفعالة، تجمع بين متطلبات الردع والإصلاح مع احترام الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية. ولا شك أن نجاح هذا النموذج يتطلب التزاماً مستمراً بالتطوير والتحسين، مع ضرورة المتابعة الدقيقة لنتائجه العملية وقياس أثره على مؤشرات العدالة الجنائية والسلم الاجتماعي في الجزائر.

قائمة المراجع:

أولاً: التشريعات والقوانين

1. قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (2025) : الأمر رقم 25-14 المؤرخ في 3 أوت 2025، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، 2025/08/13.
2. قانون العقوبات الجزائري: الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل والمتمم.
3. قانون التنظيم القضائي (2022): القانون العضوي 22-10 المؤرخ في 09 جوان 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، 2022/06/16.
4. قانون تنظيم السجون (2005): القانون رقم 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005، المعدل والمتمم.

ثانياً: المقالات

5. بن الشيخ، ن. (2022). قاضي تطبيق العقوبات بين المحدودية وآفاق التطوير. مجلة العلوم الإنسانية، 33(1)، 229-240.
6. بلهوارى، ز. (2022). إجراءات إشراف قاضي تطبيق العقوبات على تنفيذ الأحكام الجزائية. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 7(1)، 42-57.
8. خرشي، ع.، وعويسات، ل. (2025). العمل للنفع العام كآلية عقابية مستحدثة في التشريع الجزائري. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 8(3)، 733-753.

9. خوري، ع. (2008). العقوبات السالبة للحرية وظاهرة اكتظاظ المؤسسات العقابية في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 45(4)، 569-605.
10. صغير، س. أ. (2018). دور قاضي تطبيق العقوبات في مجال السياسة الجنائية الحديثة. جامعة الجزائر 1، الجزائر.
11. مسعودي، ك. (2016). لجان تطبيق أنظمة تكييف العقوبة في التشريع الجزائري (لجنة تطبيق العقوبات ولجنة تكييف العقوبات نموذجاً). مقاربات، 4(4)، 345-351.
12. مهداوي، محمد الصالح. (2020). أنظمة تكييف العقوبات في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول. المجلة الجزائرية للقانون المقارن، 3(5)، 3-10.